شومرون، حيث تقع الاخيرة على الحد الفاصل بين منطقتي نابلس وطولكرم. كما تنتشر المستوطنات على طول حدود منطقة نابلس الشرقية مع غور الاردن، وتصنّف ضمن المستوطنات الامنية التي تصر حكومة رابين على الاستمرار في تشييد المزيد منها.

الى ذلك، فان الجزء الاكبر من المستوطنات المشادة في منطقة نابلس لحظ الاستفادة من الطبيعة الديمغرافية للمنطقة، فجرى توضيع المستوطنات على المرتفعات ومفارق الطرق الاستراتيجية، الامر الذي يجعل من السهل تصنيفها ضمن المستوطنات الامنية. هذا بالاضافة الى كونها تؤدي على الشكل الامثل، احدى الوظائف الاساسية للاستيطان في تقطيع أوصال الرقعة الجغرافية للمنطقة، وعزلها عن المناطق الاخرى وجعل العبور من خلال «الممرات الاستيطانية» اجبارياً للوصول من قرية الى أخرى.

ويمكن ملاحظة هدف التطويق والعزل، بشكل واضح، لدى النظر الى توزع المستوطنات في منطقة جنين، حيث تحيط مستوطنات غنيم وغينات وكديم وغانر بوسط منطقة جنين. أمّا مستوطنات الغرب والشمال الغربي فتؤمن اتصالاً استيطانياً مع الارض الفلسطينية المحتلة العام ١٩٤٨، وعلى الحدّ الفاصل بين شمال طولكرم وجنين تتوضع مستوطنة حرميش.

الاستيطان في أريحا وشمال البحر الميت

يعتبر الاستيطان في أريحا ومنطقة شمال البحر الميت المحاذية للاغوار جزءاً من النشاط الاستيطاني «المصنّف أمنياً»، حيث تكمل المستوطنات، في هذه المنطقة، حزاماً استيطانياً يبدأ من الشمال الى الجنوب على امتداد الاغوار. غير ان هذا النشاط الاستيطاني يتجه، أيضاً، نحو الداخل بغية خدمة هدف التشظية وعزل القرى الفلسطينية القليلة نسبياً في المنطقة. وأُقيمت المستوطنات في هذه المنطقة «بصورة متراصة، وربطت بعضها ببعض بواسطة الطرق المتعددة... كما ربطت بشبكة أمنية متطوّرة، وأقيمت فيها آلاف الملاجىء ونقاط التحصين»[٣١].

لقد ساعد ضعف الكثافة السكانية على تحقيق «استيطان هادىء» في المنطقة يلائم الاهداف الاسرائيلية المطلوبة، إنْ لجهة تأمين الحزام باتجاه نهر الاردن أو لجهة تحقيق عمليات العزل والتطويق.

الاستيطان في قطاع غزة

لعبت الكثافة السكانية العالية في القطاع الى جانب المقاومة العنيفة للاحتلال الاسرائيلي، وضيق مساحته، وغياب الدوافع التوراتية للاستيطان دوراً في الحدّ من الاندفاع لاستيطانه. ففي المساحة البالغة ٣٦٠ كيلومتراً مربعاً والضعيفة الموارد كان يقطن في العام ١٩٦٧ نحو نصف مليون فلسطيني ابدوا مقاومة عنيفة جداً للاحتلال منذ البداية، في ما لم يظهر «التوراتيون» ميلاً كافياً لتحريك عملية استيطان نشطة في القطاع.

غير ان هذه العوامل التي أجلت البدء في النشاط الاستيطاني في القطاع (أُنشئت المستوطنة الاولى في مطلع العام ١٩٧٠)، لم تمنع الاندفاع، في ما بعد، من أجل تفتيت الوحدتين الجغرافية والديمغرافية للقطاع، خصوصاً وان الأخيرة شكّلت عامل قلق مزمن للاوساط الاسرائيلية، الامر الذي دفعها للسعي الى تقسيم القطاع الى «ثلاث كتل رئيسة معزولة عن بعضها البعض بواسطة حواجز (أوتاد) من المستوطنات الصغيرة»[٣٢]. ولم تشكّل رقعة القطاع الضيقة حاجزاً أمام